تقرير إفصاحات دائرة إدارة المخاطر

2019

باسكار ماجومدار
رئيس إدارة المخاطر
دائرة إدارة المخاطر
بنك الكويت الصناعي

Classification: **PUBLIC**

إفصاحات دائرة إدارة المخاطروفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

أهداف إدارة المخاطر:

يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على أساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر .

على المستوى الاستراتيجي، تعمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المخاطر المادية للبنك
- تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
- تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة وقوية على عمل هذه الوحدات،
- التقيد بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
- ضمان أن خطط البنك الاستراتيجية وخطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر
- رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة
- مساعدة الإدارات التجارية والإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة وتنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك.
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك

إطار الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر:

تقع مسؤولية دائرة إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نزولا إلى جميع مدراء الإدارات وخبراء إدارة المخاطر. وقد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لاطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترانت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر-وفقا لقاعدة الرقابة الثلاثية-على عبء كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، وتعمل دائرة إدارة مخاطر بشكل مستقل داخل البنك وكذلك دائرة إدارة التدقيق الداخلي لأغراض تطبيق إطار الحوكمة، يقوم مدير دائرة إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة إدارة المخاطر بهدف توجيه والإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم دائرة إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر وهي مستويات المخاطر التي يختار

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. ويتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة إدارة المخاطر تماشيا مع بيئة الأعمال ومع المعايير الاستراتيجية الداخلية للبنك.

كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافئات، ولجنة الحوكمة.

إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات دائرة إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به وذو مضمون عالي القيمة وفي المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.

ترصد لجنة إدارة المخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كمياً ونوعيا في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشرافية على دائرة إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة إدارة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، وأيضا بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، والأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة إدارة المخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لدائرة إدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة دائرة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات دائرة إدارة المخاطر المتبعة.

يكون مدير دائرة إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس لجنة إدارة المخاطر. وتكون دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة إدارة مخاطر تقنية المعلومات مسؤولة بشكل مباشر أمام رئيس دائرة إدارة المخاطر (والتي تعمل بصفة مستقلة عن دائرة تقنية المعلومات). وبينما تكون إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن دائرة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وجميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق والقياس الكمي، وتتبع ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى مستويات غيرمقبولة. وأيضا فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر وتتبع مخاطر المحافظ الاستثمارية فضلا عن القروض الفردية والاستثمار، والمشاريع الجديدة وعروض المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها وتقييمها وتخفيضها.

تطبيقاً لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم والإستثمار التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول، والتي يحضر فيها رئيس دائرة إدارة المخاطر بصفته عضو مشارك مستقل، لجنة الائتمان ولجنة المخصصات تتعامل

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

مع التسهيلات الائتمانية ودراسات القروض للمشاريع والأمور المتعلقة بحالات التعثر والمخصصات. وتعمل دائرة إدارة المخاطر على تنسيق خطة إستمرار العمل والتعافي من الكوارث في حالات الأزمات والكوارث من خارج موقع البنك الأصلي.

اختبارات الضغط: إن أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل حافظة البنك في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل دائرة إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، وما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة وما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الحالية. وتنسق دائرة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر ولمجلس الإدارة والسلطات الرقابية – بنك الكويت المركزي – لغرض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض واحتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ واحتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية وآثاره على معدلات كفاية رأس المال.

كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتوجيه العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييرا استراتيجي أو اعتماد رأس مال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية ومخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.

البيئة المالية والتنظيمية: خلال 2019، ظلت مؤشرات وهوامش الأعمال لقطاع الإنتاج في الكويت ثابتة، واستمرت مؤشرات الضغوط على أنظمة وعملاء البنك، على الرغم من مستوياتها المتدنية بالمقارنة مع السنوات السابقة منذ الانكماش والمخصصات التقديرية، كما أن أسعار الفائدة بالكويت زادت تدريجا بعد فترة طويلة من الثبات. بدت أسعار النفط الخام متقلبة بصورة معتدلة، تتراوح بين 60-80 دولار امريكي للبرميل.

وقد تم إدخال مجموعة جديدة من مستويات التحمل tolerance levels ضمن بيان محدث للحدود القصوى لتقبل المخاطر؛ وأجريت اختبارات الضغط داخليا بصفة دورية خلال السنة. وقام الخبراء الخارجيين بتقييم البنك ونظامه الإداري ودائرة إدارة المخاطر للبنك ونظم العمل بالبنك والإدارة والخطط والاستراتيجيات وقام الخبراء بإجراء اختبارات الضغط بشكل مستقل. ولم يخفق البنك في هذه الاختبارات المستقلة في أي من الفئات والمعايير التي تم تقييمها. وفي أعقاب هذا العمل والمناقشة مع فريق الخبراء، قد أكد البنك على أن وضع رأس

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

المال وموارده، بعد التعرض للضغط، على الإستمرار في الإستيفاء لمتطلبات رأس المال وفقا لمعايير بنك الكويت المركزي.

وقد إنشأت دائرة إدارة المخاطر نسخاً مطابقة لأسلوب CAMEL BCOM المستخدم من قبل بنك الكويت المركزي وأدخلت بيانات المخاطر من خلال لجنة الأصول والخصوم والإستثمار ولجنة إدارة المخاطر وتستخدم النتائج الصادرة عنه من قبل لجان المجلس بما في ذلك لجنة الترشيحاتوالمكافآت.

تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية:

في 2019، أكدت وكالة "فتش" للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

تصنيفات وكالة فيتش	
العملة الأجنبية	
تأكيد التصنيف طويل الأجل	A+
تأكيد التصنيف قصير الأجل	F1
تصنيف الجدوى	+bb
تأكيد الإسناد	1
تأكيد الحد الأدنى من الإسناد	A+
المخاطر السيادية	
العملات الأجنبية – طويل الأجل	AA
العملة المحلية – طويل الأجل	AA
النظرة المستقبلية	
العملات الأجنبية على المدى الطويل	مستقر
العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل	مستقر
العملة المحلية السيادية على المدى الطويل	مستقر

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الائتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي والتصنيفات المساندة بأنها إمكانيات مرتفعة للغاية بسبب الدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49% والملكية غير المباشرة بنسبة 12% لبنك الكويت الصناعي، فضلا عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التنموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية.

من ناحيتها، أكدت وكالة "كابيتال أنتلجنس" للتصنيف 'الائتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى AA-لعام 2019 مع نظرة مستقبلية 'مستقرة'. ونستعرض موجز التقييم على النحو التالي:

تأكيد التصنيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية	A+
تأكيد التصنيف قصير الأجل بالعملة الأجنبية	A2
الملاءة المالية	A
الأسناد	2
النظرة المستقبلية – عملات أجنبية	مستقر
النظرة المستقبلية – اطلاءة المالية	مستقر

الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 – الركن الثالث

نظرة عامة على بازل 3 والركن الثالث:

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال.
ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يقدم إطار عمل لقياس متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
الركن الثاني: يتعلق بعملية المراجعة الراقبية، ويركز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي يتم إجراؤها من قبل البنوك.
الركن الثالث: يهدف الى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه ضمن الركن الأول والركن الثاني عن طريق مطالبة البنك بتقديم إطار شامل للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

- الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الانكشاف الائتماني وهي ثابتة عبر هذا القطاع
- الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.
- الثالث هو الأسلوب المتقدم والذي يتناسب مع هياكل كبيرة وأكثر تعقيدا

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب منهجية النمذجة الداخلية المصمم خصيصا للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، والتي تشكل النشاط التجاري الرئيسي للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه لا يجوز للبنك تحمل أي إنكشافات قروض تجزئة أو العقارات. وتجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقا للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من قبل بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبار ات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

تطبق إجراء اختبارات الضغط مرتين في السنة، بموجب سياسة بازل -الركن الثالث، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. يتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر ديسمبر، وتقرير كمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنة والبيانات التقديرية كما في شهر يونيو.

إدارة رأس المال:

كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال في الوقت الحاضرا والمستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:

- تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يرتكز نشاط البنك التجاري، عليه يتمركز عمله
- دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال
- دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات

يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الاستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلا عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

تأخذ إدارة رأس المال كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس مخاطر الركن الأول من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتشمل قواعد بازل 3 طرق الإحتساب وأوزان المخاطر. ويمكن أيضا تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة المذكورة أعلاه، ولكنه يغطي أنواع أخرى من المخاطر بصورة أساسية. وكونه بنكاً صناعيا يعمل على أساس نظام عمل مركز ومحدود، فهناك وزنا كبيرا لمخاطر التركز. يستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط. ويضمن البنك احتفاظه بمصّدات buffers كافية أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصدّات من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقدم بها تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح للبنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من المتطلبات الرأسمالية التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصدّات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصرا رئيسيا في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك الأسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعا لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضا التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، ويتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنبا إلى جنب مع الاحتياطيات الضخمة المفصح عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الاعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني والمصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي. ومع التوسع المقرر لمحفظة الأصول وفقا لخطة الثلاث سنوات الاستراتيجية للبنك، فأنه من المتوقع ان تظل نسبة كفاية رأس المال فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرسملة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التنويع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. بلغت كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3، نسبة 42.93% كما في 31 ديسمبر 2019.

هيكلة وكفاية رأس المال:

بالإضافة إلى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون دينار كويتي والاحتياطيات الضخمة الاختيارية المصرح بها، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الأجل قابل للتجديد بمبلغ 300 مليون دينار كويتي ("د.ك ") (990 مليون دولار أمريكي تقريبا)، مقدم من حكومة دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري الصادر في سنة 1973، والذي تستخدمه إدارة المشاريع في البنك في تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من القطاع الصناعي بشروط ميسرة.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراند كايمان، جزر الهند الغربية البريطانية (معا "المجموعة").

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6% تقريبا من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي لا تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة. بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي تشمل بيانات مجمعة للشركات التابعة.

هيكل رأس المال – 31 ديسمبر 2019 (ألف د.ك)

رأس المال – الشريحة 1	**242,459**
حقوق الملكية الدائمة	20,000
الاحتياطيات	
الاحتياطيات القانونية	37,772
الاحتياطيات الاختيارية	142,061
احتياطيات القيمة الإسمية	0
الدخل المحتفظ به	42,625
رأس مال إضافي شريحة 1	222,459
رأس المال الشريحة 2	**6,759**
المخصصات العامة المسموح بها	**6,759**
إجمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات	**249,218**

رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الائتمان كما في 2019/12/31 (ألف د.ك)		
فئات الأصول لمخاطر الائتمان (المحفظة القياسية)	صافي الائتمان الانكشاف (بعد استبعاد CRM)	موزونة بالمخاطر تكلفة رأس المال

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

1	البنود النقدية	272	0
2	مطالبات على جهات سيادية	101231	0
3	مطالبات على منظمات دولية	0	0
4	مطالبات على PSE	0	0
5	مطالبات على MDB	0	0
6	مطالبات على بنوك	157305	31461
7	مطالبات على مؤسسات تجارية	379010	379010
8	مطالبات على أصول مضمونة	0	0
9	مطالبات ائتمانية	0	0
10	قروض جزئية تنظيمية	0	0
11	انكشافات متأخرة الأداء	1291	934
12	إنكشافات أخرى	129318	129318
إجمالي الإنكشافات		768427	540723
ناقص: فائض المخصصات العامة			-12645
إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر الإتمان			
الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان			528078

رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	
إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق	602
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق	78
رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية	
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية	51525
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية	6,698
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر	580204
إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية	75427
رأس المال المؤهل	
الشريحة 1	242459
الشريحة 1	6759
إجمالي رأس المال المؤهل	249218
رأس المال المؤهل غير المستخدم	173791
معيار كفاية رأس المال	
معيار كفاية راس المال وفقا لبازل 3/ بنك الكويت المركزي	42.95%
معيار كفاية راس المال وفقا لرأس المال الشريحة 1 فقط	41.79%
معيار كفاية راس المال – الشريحة 1	41.79%

نسبة الرافعة المالية:

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم الإستدانة في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الاستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع نطاقا وكذلك بالاقتصاد؛ و (2) تعزيز المتطلبات القائمة على باستخدام تدبير "مساند" سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر.

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطار لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكملاً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصداقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقا لبازل 3 أنها إجراء رأس المال (البسط، شريحة رأس المال الأولى Tier 1 capital) مقسوماً على إجمالي الإنكشافات، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية:
نسبة الرافعة المالية (%) = حجم رأس المال/ إجمالي الإنكشافات. أن النسبة الرقابية الدنيا في الكويت هي 3%.

نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2019 – مجمعة

	البند	أطار نسبة الرفع المالية (ألف دينار)
	انكشافات داخل الميزانية	
1	**بنود داخل الميزانية**	691,168
2	الأصول المخصومة عند حساب رأس المال شريحة 1	0
3	**إجمالي ألإنكشافات داخل الميزانية**	**691,168**
	انكشافات المشتقات المالية	
4	إجمالي إنكشافات المشتقات المالية (شامل العامل الإضافي)	909
5	(التعديلات)	900
6	**إجمالي انكشافات المشتقات المالية**	**9**
	انكشافات تمويل الأوراق المالية	
7	أصول تمويل الأوراق المالية	0
8	**إجمالي انكشافات تمويل الأوراق المالية**	**0**
	البنود خارج الميزانية	
9	الالتزامات	134,517
10	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان)	(107,614)
11	إجمالي الالتزامات	***26,903***
12	التزامات محتملة	84,717
13	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان)	(46,869)
14	**إجمالي الالتزامات المحتملة**	***37,848***
15	**إجمالي البنود خارج الميزانية**	**64,760**
	رأس المال وإجمالي الإنكشافات	
16	رأس المال الشريحة 1	**242,459**
17	إجمالي ألإنكشافات	**755,928**
	نسبة الرفع المالية	
18	نسبة الرفع المالية بازل 3	**32.07%**

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وبهذا الخصوص، يخصص البنك قدرا كبيرا من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساسا من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضا على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزانة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور دائرةإدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية ورقابة المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات. يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنبا إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضا لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر appropriate risk appetite، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل دائرة إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع، ورأس المال العامل، وتمويل التجارة. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بالقياس الكمّي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم دائرة إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة مخاطر التركز. ويحدث مخاطر التركز الائتمانية عند انتماء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التركزات الجغرافية وفترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنويع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للانكشاف للأطراف المقابلة على أن لا تتجاوز 15 في المائة من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، فإن خطر التركز يميل إلى الارتفاع.

وضع البنك نظاما لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الانكشاف من 1 إلى 10. وتوصي الدائرة بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد وتقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

للتصنيف داخلياً. وتراقب دائرة إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظة الائتمان، وكذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.

وبغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. وتعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وبالأخص للوحدات الصناعية في الكويت – وهي البلد التي يتفهم البنك ديناميتها بصورة جيدة وحيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي ويدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين وفي حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. ويجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات والإجراءات العلاجية المتخذة؛ وإذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

وقد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلا عن مستوى البنك كاملا، عمليات ائتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر واعتمادها ورصدها ومراقبتها بشكل صحيح وسليم. وتعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات والإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها وتحديثها دورياً. ويتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق وشامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الائتمان والاستثمار وطلبات التمديد والتجديد للحالات الائتمانية القائمة.

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، وتبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان اعلى من مستويات معينة؛ ويتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الائتمانية المخصصة حسب الدولة والقطاع الاقتصادي والمقترض ونوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الائتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الائتمانية المقررة.

يتم رصد التركزات حسب الحجم والقطاع الاقتصادي والأعمال التجارية والقطاعات الصناعة وتعتبر هذه التركزات محدودة. وبهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي التركز نسبة 15 في المائة من قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

تقوم دائرة إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان.

معلومات عن الإنكشافات الائتمانية

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.

نبين فيما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

أ-التسهيلات الائتمانية (للعملاء المقيمين وغير المقيمين):

1. **يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:**

- الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10% عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
- الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
- التسهيلات الائتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم وقرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الائتماني
- دفعات سداد القرض متعثرة
- تأخر سداد الفوائد المستحقة

2. **تصنيف القروض غير المنتظمة:**

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوما؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوما وأقل من 365 يوما، أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوما، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

3. **المخصصات المطلوبة:**

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

ديون دون المستوى:	%20
ديون مشكوك في تحصيلها:	%50
الديون المعدومة:	%100

تحدد 1% مخصصات عامة مقابل جميع حالات الانكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حاليا لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي رقم

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الائتمانية.

افصاحات القروض متأخرة السداد كما في 31 ديسمبر 2019		
فئة فترات وجوب السداد	المبالغ المستحقة (ألف د.ك)	% من إجمالي المبالغ المتعثرة
0 ≤ 30	13,513	88.31%
31 ≤ 90	72	0.47%
91 ≤ 180	553	3.61%
181 ≤ 364	575	3.76%
3 سنوات ≤ 1 سنة	2	0.01%
أكثر من سنة	586	3.83%
إجمالي المستحق المتأخر	**15,302**	**100%**

كما بلغت نسبة القروض عديمة الأداء (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 0.35% كما في 31.12.2019

ب -القروض السيادية:

البنك لديه إنكشافات سيادية محدودة وتحتسب الرسوم الرأسمالية على هذا الإنكشاف وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي من وقت إلى أخر.

ج –معلومات عن الإنكشافات الائتمانية كما في 31.12.2019 (ألف د.ك)

فئة الأصول (المحفظة العادية)	إنكشافات مخاطر الائتمان الممولة	إنكشافات غير الممول للمخاطر	مجموع إنكشافات مخاطر الائتمان
1. بنود نقدية	272	0	272
2. مطالبات على قروض سيادية	101,222	9	101,231
3. مطالبات على منظمات دولية			
4. مطالبات على PSE			
5. مطالبات على MDB			
6. مطالبات على بنوك	157,305	0	157,305
7. مطالبات على مؤسسات تجارية	329,467	54,286	381,329
8. مطالبات على أصول مضمونة			
9. مطالبات على مشتقات ائتمانية			
10. قروض جزئية متوافقة رقابيا			
11. الإنكشافات المستحقة المتأخرة	1,163	128	1,291
12. إنكشافات أخرى	116,429	12,889	129,318
الإجمالي	**705,858**	**67312**	**770,746**

إفصاحات دائرة إدارة المخاطروفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

محفظة الاستحقاقات المتبقية للقروض والسلفيات كما في 2019/12/31 (ألف د.ك)						
	القروض والسلفيات بشروط تجارية القرض		الصناعي بشروط ميسرة		المحفظة الإجمالية	
	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
لغاية شهر واحد	25,487	22,743	28,854	18,316	54,342	41,059
1 – 3 أشهر	86,342	59,281	5,119	1,511	91,461	60,791
3 – 12 شهر	48,596	69,181	20,434	20,973	69,028	90,154
سنة فأكثر	24,952	30,308	144,343	155,949	169,295	186,257
المجموع	185,377	181,513	198,750	196,749	384,126	378,261

التوزيع الجغرافي للانكشافات كما في 2019/12/31 (ألف د.ك)											
	قروض وسلفيات – تسهيلات تجارية				قروض وسلفيات – القرض الصناعي 1				إجمالي القروض والسلفيات			
	ديسمبر 2018		ديسمبر 2019		ديسمبر 2018		ديسمبر 2019		ديسمبر 2018		ديسمبر 2019	
الكويت	265,313	98.82%	261,109	100%	177,698	100%	159,789	100%	443,012	99.29%	420,898	100%
دول أخرى	3170	1.18%	0	0%	0	0%	0	0%	3170	0.71%	0	0%
الإجمالي الكلي	268,483	100%	261,109	100%	177,698	100%	159,789	100%	446,183	100%	420,898	100%

محفظة القروض والسلفيات – حسب القطاع كما في 2019/12/31 (ألف د.ك)				
	2019		2018	
	الرصيد القائم	النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة من الإجمالي
الكيماويات	20,475	4.86%	19,449	4.39%
الغذاء والمشروبات	22,446	5.33%	39,596	8.94%
منتجات معدنية وهندسة	155,901	37.04%	158,607	35.80%
انشاءات ومواد بناء	80,659	19.16%	79,759	18.00%
متاجرة وتجارة	7,442	1.77%	5,034	1.14%
اثاث	557	0.13%	489	0.11%
منسوجات	10,204	2.42%	11,697	2.64%
بحرية	0.00	0.00%	0	0.00%
ورق وطباعة	119,599	28.42%	124,599	28.13%
حكومة	0	0.00	1,567	0.35%
زيت وغاز	0		0	0.00%
زراعة واسماك	**417,283**	**99.14%**	440,797	99.50%
اخرى (غير مالي)	3,616	0.86%	2,216	0.50%
إجمالي القطاعات	**420,899**	**100%**	443,013	100.00%

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

القروض المتعثرة – حسب التوزيع الجغرافي كما في 2019/12/31 (ألف د.ك)				
	قروض متأخرة السداد		مخصصات مقابل القروض المتعثرة	
	2019	2018	2019	2018
الكويت	1,164	11,335	586	2,473
دول مجلس التعاون الخليجي أخرى	0	0	0	0
الإجمالي الكلي	1,164	11,335	586	2,473
القروض المتعثرة كنسبة مئوية % من محفظة القروض القائمة	**0.35%**	**3.21%**		
نسبة التغطية			**50.37%**	**21.81%**

الحد من المخاطر الائتمانية:

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب حدوث مشاكل قانونية غير مقصودة.

تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الاعتيادية مثل النقد، والرهون على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية. إلخ. وفي حالة الرهن، يصر البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ الإجراءات المماثلة في التأكد من صحة الجدارة الإتمانية للضامن من خلال الحصول على معلوماته المالية الكاملة، حيث أن البنك ينظر للضامن على أنه العميل الأساسي. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسمي من المصرف المعني كشرط مسبق.

ونظراً لطبيعه البنك باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات والموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

مخاطر التركز الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملائه في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد. تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الاقتصادية.

الإنكشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في 31.12.2019 (ألف د.ك)			
فئة الأصول	الانكشافات الائتمانية	صافي الإنكشافات الائتمانية	مخاطر الائتمان

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

(المحفظة العادية)	قبل CRM	بعد CRM	
بنود نقدية	272	272	0
مطالبات على قروض سيادية	101231	101,231	0
مطالبات على منظمات دولية		0	0
مطالبات على PSE		0	0
مطالبات على MDB		0	0
مطالبات على بنوك	157305	157,305	31,461
مطالبات على مؤسسات تجارية	381329	379010	379010
مطالبات على أصول مضمونة		0	0
قروض جزئية تنظيمية		0	0
قروض تجارية رقابية		0	0
انكشافات واجبة الأداء		1,291	934
انكشافات أخرى	129318	129318	129318
الإجمالي	**770746**	**768427**	**540723**

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 -الخسائر الائتمانية المتوقعة – بحسب المرحلة (000') كما في 31.12.2019		
المرحلة	**إنكشافات عند التعثر**	**الخسائر الائتمانية المتوقعة**
المرحلة - 1	556,900	1,613
المرحلة - 2	34,356	224
المرحلة - 3	32,656	14,167
الإجمالي	**623,912**	**16,004**

إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متأصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية وحساب الأصول والمشتقات. وتكمن غالبية الإنكشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزانة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي وشفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبيا، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد كبير الانكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزانة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضا مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاتها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنويع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات الأسهم أو السندات التجارية والتجارة في المشتقات والخيارات والسلع أو في من الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والإنكشافات على الأطراف المقابلة فضلا عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تنطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حاليا محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي انكشافات في عمليات التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز المستخدمة للتحوط لمركز البنك، اعتبرت ضمن الانكشاف على المشتقات.

مخاطر السوق

متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد (ألف د.ك)		
فئة المخاطر	الإنكشافات الموزونة للمخاطر	الحد الأدني لمتطلبات رأس المال
مخاطر أسعار الفائدة	0	0
مخاطر مراكز الاسهم	0	0
مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية	602	78

مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية ولأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلا عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالميا. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعثر الحاد ومنخفضة الأداء مما تطلب الاستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للاستثمارات الصناعية الاستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الاستثمارية تعتبر سلبية وتخضع التقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءا ضئيلا من محفظة الأسهم. ويتم الاحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أداءها، وتدخل تحت إدارة كيبكو كإنكشافات محلية فقط.

يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الاستراتيجية المذكورة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلا عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. تصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخليا في إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلبا على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم مواءمات mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاما من حكومة دولة الكويت (اعتبارا من سنة 1973 مع دوران القرض) يسعر جزئيا بمعدل ثابت بنسبة 1/2 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والالتزامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك البنك في عمليات إقراض مدعومة

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة.

إلى حد كبير، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة ومسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

حوالي 90% من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. ومن بين العملات الأخرى، يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ وفيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الانكشاف، رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموما مع كل وعاء من أوعية الاستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، كحساسية التأثر إلى الانخفاض بنسبة 1% في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

نظرا لأن البنك قد يتعامل مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى في العقود الآجلة للعملات الأجنبية/ swap المستخدمة للتحوط لإنكشافات البنك، فإن البنك يحتسب تكلفة رأس المال على الإنكشافات بالقيمة الاسمية والمركز السوقي لهذه المشتقات باستخدام طريقة الانكشاف الحالي (CEM) وفقا للمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الصدد. وتبلغ التكلفة الإجمالية رأس المال عن هذه الإنكشافات صفر دينار.

بنك الكويت الصناعي الإفصاح عن الأطراف المقابلة لمخاطر الإئتمان كما في 31 ديسمبر 2019	
الوصف	**إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك)**
القيمة المحلية لسعر صرف العملات للعقود الآجلة	909
القيمة السوقية	0

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الاستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الانخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية وخارج الاستحقاقات قصيرة الأجل. والأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، وسندات التدخل المباشر للشهر الواحد، وسندات الخزانة هي من الأدوات الوحيدة

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

المتاحة لنشر الفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ ومن شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الانكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات الخزانة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و (ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.

حساسية سعر الفائدة – 31 ديسمبر 2019 – عملة محلية – دينار كويتي (000)			
	لغاية 1 سنة	1-5 سنوات	فوق 5 سنوات
الأصول المدرة للفوائد	230,358	145,556	27,053
مطلوبات بالفائدة	23,476	0	237,999
GAP	206,882	145,556	(210,946)
نسبة gap تراكمية	206,882	352,437	141,491
الحساسية إلى 1% تغيير على السعر			1,415

حساسية سعر الفائدة – 31 ديسمبر 2019 - عملة أجنبية - دولار أمريكي (000)			
	لغاية 1 سنة	1-5 سنوات	فوق 5 سنوات
الأصول المدرة للفوائد	7,538	0	0
مطلوبات بالفائدة	44,597	15,293	0
GAP	-37,059	-15,293	0
نسبة gap تراكمية	-37,059	-52,353	-52,353
الحساسية إلى 1% تغيير على السعر			-524
إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى 1% تغيير في السعر			**891**

إدارة مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لزيادة مفاجئة في صافي التدفقات النقدية الخارجية؛ وفي هذه الحالة، سوف تستنفذ هذه التدفقات الموارد النقدية المتاحة لإقراض العملاء والنشاطات التجارية والاستثمارات والودائع. وفي أقصى الحالات، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى إنخفاض الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمالية عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. وتعتبر مخاطر عدم القدرة على القيام بذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الظروف المرتبطة بالمؤسسة المالية وعلى مستوى السوق.

تتم إدارة مخاطر السيولة بواسطة رصد فجوات عدم موائمات استحقاقات الأصول والخصوم ونسب السيولة المستهدفة. وقد ظلت معدلات السيولة في البنك، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، مستقرة عند مستويات مريحة خلال 2019؛ واستمر البنك في بناء علاقات مع المؤسسات الكويتية التي هي في وضع يمكنها من الإقراض بالعملة الأجنبية، مما يوفر

إفصاحات دائرة إدارة المخاطروفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

تنويع قاعدة تمويلية للبنك. وتخضع هذه المخاطر لمراقبة دائرة إدارة المخاطر وتقييمها جماعيا بواسطة لجنة الأصول والخصوم والاستثمار (ألكو). ويلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إدارة السيولة.

نسبة تغطية السيولة (LCR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقه بنسبة تغطية السيولة كما في 2019/12/31 هي:

البيان	رقم مسلسل	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (المتوسط) **	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (المتوسط) **
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		103569
التدفقات النقدية الخارجة	2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	20289	4545
	3	الودائع المستقرة		
	4	الودائع الأقل استقرارا	14556	3265
	5	الودائع وحسابات الاستثمار والأصول الأخرى المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	47654	34481
	6	الودائع التشغيلية		
	7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	47654	34481
	8	الالتزامات المضمونة		
	9	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى وتتضمن:	138433	33088
	10	الناشئة عن عقود التحول وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية		
	11	الناشئة عن الصكوك المدعومة بالأصول وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى		
	12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة الأخرى	138433	33088
	13	إلتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	84352	4218
	14	التدفقات النقدية التعاقدية الاخرى – خارجة	5	5

إفصاحات دائرة إدارة المخاطروفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

	15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	[redacted]	76337
التدفقات النقدية الداخلة	16	معاملات التمويل المضمونة		
	17	التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقا للاطراف المقابلية)	341980	170990
	18	التدفقات النقدية الناتجة الأخرى	3539	3539
	19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	345519	174529
معيار تغطية السيولة	20	(بعد إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة التسويات)	[redacted]	103569
	21	صافي التدفقات النقدية الخارجية		19084
	22	معيار تغطية السيولة		546.59%

معيار صافي التمويل المستقر (NSFR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقه بمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) كما في 2019/12/31 هي:

جدول 4: معيار صافي التمويل المستقر للفترة المنتهية في 31.12.2019						
القيمة قبل تطبيق مُعامِلات التمويل المستقر						
الرقم	البند	فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر	إجمالي
التمويل المستقر المتاح:						
1	**رأس المال:**					
2	رأس المال الرقابي:	249,218				249,218
3	أدوات رأس المال أخرى*	-	-	-	-	-
4	ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة					
5	الودائع المستقرة	-	-	-	-	-
6	الأقل استقراراً:	11,477	543	-	-	489
7	**ودائع من غير عملاء التجزئة:**					
8	الودائع التشغيلية	-	-	-	-	-
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	13,473	48,217	9,092	345,598	354,055
10	الإلتزامات الأخرى					
11	**صافي المشتقات على جانب الالتزامات**	-	-	-	-	-
12	الإلتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	62,869	15,951	-	-	-

إفصاحات دائرة إدارة المخاطروفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

13	**إجمالي التمويل المستقر المتاح**	**333,823**	**64,711**	**9,092**	**345,598**	**603,762**
التمويل المستقر المطلوب:						
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	99,750	-	-	-	4,988
15	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-	-
16	القروض المنتظمة والأوراق المالية:					
17	لقروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	7,981	112,500	-	-	11,250
18	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	-	-	-	-	-
19	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	1,172	150,759	48,072	136,523	235,939
20	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال بازل 3-	-	-	-	-	-
21	القروض السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-	-
22	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال بازل 3-	-	-	-	-	-
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	-	-
24	الأصول الأخرى:					
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-	-
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-	-
27	صافي المشتقات على جانب الأصول	-	-	-	-	-
28	20% من المشتقات على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	-	-	-	-	-
29	لأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	-	7,265	-	132,988	136,620
30	البنود خارج الميزانية	-	84,640	-	-	4,232
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	108,903	355,164	48,072	269,511	393,029
32	**معيار صافي التمويل المستقر (%)**					**153.62%**

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية، الأحداث الخارجية، وعدم كفائة أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الاستحواذ، والاحتيال، والأخطاء البشرية، وجودة خدمة العملاء، والامتثال الرقابي، والتوظيف والتدريب، والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية، والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت دائرة إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق وتحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على أساس التكلفة مقابل الفائدة،
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين

تطبق آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي دائرة إدارة المخاطر ودائرة إدارة التدقيق الداخلي دوراً حيويا في إجراء المراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، غطى البنك بعض المخاطر التشغيلية التي لا يمكن مراقبتها داخليا.

إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
- تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
- الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
- تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

- تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
- خطط الطوارئ في الموقع
- خطط طوارئ خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plans وبرامج الإنعاش في حالات الكوارث disaster recovery programs

ويعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات وحلول إدارة تخزين البيانات وإدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلا.

أمن المعلومات

يتطلب استخدام أحدث التقنيات في مجال الخدمات المصرفية لتحسين الكفاءة وتقديم الخدمات للعملاء. وقد أدى ذلك إلى زيادة مخاطر أمن المعلومات في منطقة الخليج، ومن ضمنها الهجمات الإلكترونية باستخدام البرامج الضارة والفدية والتهديدات الداخلية على العمليات المصرفية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية.

فقد أنشأ بنك الكويت الصناعي وحدة مخصصة لأمن المعلومات للتخفيض من هذه المخاطر، والتي تقدم تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر. تقوم الوحدة بمراقبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا والمعلومات الخاصة بالبنك والتأكد من وجود ضوابط والالتزام بمعايير الصناعة والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي للتخفيف من هذه المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات.

المخصصات الرأسمالية مقابل المخاطر التشغيلية

بهدف الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية، تحتسب وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويحتفظ البنك بقاعدة بيانات لإدارة خسائره التشغيلية. ولقد بلغت إجمالي تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية للسنة المنتهية في 2019/12/31، مبلغ 6.698 مليون د.ك.

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (منهجية الأسلوب القياسي) كما في 31 ديسمبر 2019	
الوصف	**إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك)**
إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	51,525
إجمالي متطلبات رأس المال	6,698
المنهجية: بناء على متوسط دخل البنك للثلاث سنوات الماضية، المنهجية تم إقتراحها من قبل بنك الكويت المركزي – بازل 3	

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشرافية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/2002/92) والقانون رقم 35 لعام 2002، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد تم تحديث السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصا من البنك على الالتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات "أعرف عميلك (KYC)، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الالتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

معلومات حول سياسة البنك للرواتب والمزايا

نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب والمزايا

صممت سياسة البنك للرواتب والمزايا بهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات والمعارف والدراية الاحترافية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. وتتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية ومكونات المكافأة المالية مع الأخذ في الاعتبار أهداف تعزيز أداء البنك والإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

واستناداً على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد وتعديل مضمون وهيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

مكونات المكافآت: يتم تجميع كافة مكوناتالمكافآت لضمان تقديم حزمة مناسبة ومتوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال ودرجة الموظف في البنك والوظيفة فضلا عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. وتشمل مكوناتالمكافآت المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت
2. الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء
3. الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد
4. مزايا أخرى
5. نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية ومدى تعقيداتها والدرجة الوظيفية ومستوى الأداء وأحوال السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

صممت الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد STI/ LET باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز ومكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات وأهداف البنك وفقا للاستراتيجية والخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) ومكافأة نقدية مؤجلة إلى كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، مستوى الإدارة/الوحدة وعلى مستوى الموظف. والهدف الأساسي من الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقاربة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد بهدف تشجيع الأداء المستدام المنضبط على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتبارا من عام 2015 فصاعدا.

قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتعقد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلا عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدلات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقا لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام المكافآت للموظفين وفقا للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري لجنة الترشيحات والمكافآت المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان مواءمتها مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للمكافآت.

لجنة الترشيحات والمكافآت: دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية اللجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للمكافآت، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة المكافآت ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة الترشيحات والمكافآت عن كثب مع لجنة إدارة المخاطر في البنك ومع رئيس دائرة إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام المكافآت.

ولقد قام البنك باستشارة السادة/ أرنست & يونج خلال عام 2014 بهدف هيكلة سياسة المكافآت وتم تنفيذها منذ السنة المالية 2015، ويطبق البنك ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت، التي أقرت في عام 2014. ومنذ السنة المالية 2015، يطبق البنك نظام إدارة الأداء المعدل على جميع العاملين.

تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التنموي والعمل المصرفي التجاري ويكمله في ذلك التعامل في المحفظة الاستثمارية. كما أن البنك يدير أيضا محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطتين بمشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للمكافآت والترشيحات على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة و متوسطة الأمد، و قد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، و ذلك من خلال تطبيق نظام "SMART" أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة و قائمة على العنصر الزمني)، و ذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs الكمية المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه و الإرشاد و إجراء المراجعات الدورية و من ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلا عن الأهداف المحددة على أساس نوعية. وتقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الترشيحات والمكافآت بناء على عوامل القياس التوزيعي والجمعي لنسبة العائد على الاستثمار، وتدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM وأخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.

وقد أتخذ البنك التدابير لضمان عدم وجود أية مخاطر مادية وعدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات الكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الانغماس في أي مجازفات مفرطة في تحمل. وقد تم تقييم جميع

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

تعاملات البنك والمحفظة الإجمالية للبنك من قبل دائرة إدارة المخاطر بشكل مستقل ورفع تقرير بذلك إلى لجنة إدارة المخاطر.

يحدد تقييم الأداء والمكافأة للدوائر الرقابية مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بواسطة لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر تباعا. تسجل معايير الأداء للدوائر الرقابية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة أو مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة لهذه الدوائر ولا ترتبط أي من مؤشرات الأداء الرئيسية بمستهدفات ربحية أعمال البنك مثل الإيرادات أو الأرباح أو الأهداف ذات الصلة. ووفقا لمبادئ حوكمة الشركات، فإن الدوائر الرقابية لا تعتبر مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي، والجهاز التنفيذي للبنك ولكن هي مسؤولة مباشرة أمام مجلس الإدارة ويتم تقدير أتعابها تبعاً لذلك.

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات المكافآت، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقا للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الاستثمار وأداء محافظ الأصول والإجراءات المحددة للمخاطر.
العناصر المتغيرة من المكافآت المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل للزيادة أو النقصان وفقا لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPSوإجراءات المخاطر. ويتعامل البنك فقط على أساس المكافأة النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتمد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الاستثمار ومحددة بوزن 40%، و30% لوزن أداء محفظة الأصول و30% وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريون السادة/ مكتب أرنست أند يونج. ويحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على اساس الأداء، فقط أعضاء وموظفي الإدارة العليا الذين لا يتجاوز عددهم 20، هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويل الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافأت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من 3 نواب للرئيس التنفيذي وهم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ وهم: نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والرقابة المالية، نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والمحافظ، ونائب الرئيس التنفيذي للتمويل والاستثمار. أما الوظائف التي تعتبر "حاملة للمخاطر المادية material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، وهي: تمويل المشاريع والمتابعة، وتمويل الشركات، والاستثمارات المباشرة، والخزانة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات الزراعية. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي والمراقب المالي، ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال ومسؤول وحدة الالتزام الرقابي.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31

بيان المكافآت المدفوعة في 2019 (بالدينار الكويتي)

الفئة رقم 1: تشمل 2 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
308,764	**7,609**	**7,425**

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	244,636	

الفئة رقم 2: تشمل 7 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
377,007	**12,969**	**24,984**

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	144,263	

الفئة رقم 3: تشمل 5 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
231,484	**10,483**	**3,249**

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	64,922	

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2019/12/31